

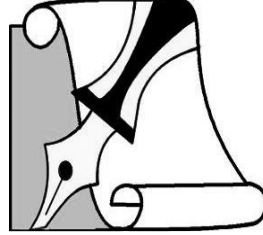


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المصادقة على بناء 9000 وحدة استيطانية بالقدس المحتلة

اعتبرت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس المحتلة أن مخطط وزارة إسكان الاحتلال ببناء مستوطنة جديدة تضم 9000 وحدة استيطانية على أرض مطار قلنديا، شمال مدينة القدس، يلبي الشروط المطلوبة للمصادقة عليه؛ وقالت: إن القرار جاء بعد محادثة بين رئيس وزراء العدوينيامين نتنياهو، ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو.

وتابعت: "يلقى المشروع معارضة دولية، خاصة من الاتحاد الأوروبي، وأيضاً من الإدارة الديمقراطية الجديدة في الولايات المتحدة، و تخطط إسرائيل لتجاهل هذا النقد، ودفع خطة البناء، قبل دخول الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن إلى البيت الأبيض".

وكانت وزارة إسكان الاحتلال قدمت، في شهر شباط الماضي، مخططاً إلى اللجنة الإسرائيلية لبناء مستوطنة جديدة تضم 9000 وحدة استيطانية، يطلق عليها اسم "عطاروت".

وذكرت حركة "السلام الآن" أن الاحتلال يعتبر الأرض التي عليها المطار "أرض دولة"، ما سيسمح لها بالبناء دون اعتراضات من قبل أصحاب الأرض.

وقالت في تقريرها إن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية تضاعف خلال فترة الأربع سنوات الماضية، من ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

من جهتها، أعلنت ميري ريغيف، وزيرة مواصلات الاحتلال، المصادقة على 4 شوارع لصالح المستوطنين بالضفة الغربية، بتكلفة تصل إلى 400 مليون شيكل.

وكانت سلطة التخطيط والأراضي الإسرائيلية أعلنت في تشرين الثاني طرح مناقصة بناء 1257 وحدة استيطانية جديدة في حي "جفعات هماتوس" بالقدس.

يأتي هذا في وقت تتجه فيه إسرائيل للمصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في مدينة القدس، قبل تنصيب الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، في العشرين من كانون الثاني المقبل.

وكشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، في وقت سابق، أن البلدية الإسرائيلية بالقدس وسلطة أراضي إسرائيل تعملان على تحديد وتسريع الموافقة على خطط البناء خلال الشهرين القادمين "لمنع إيقافها بمجرد دخول جو بايدن البيت الأبيض في كانون الثاني".

فيما كان الرئيس الأمريكي المنتخب ونائبته كمالا هاريس قد قالوا خلال دعايتهما الانتخابية إنهما يتمسكان بخيار "حل الدولتين"، لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وسيعارضان "الضم" والاستيطان الإسرائيلي بالضفة الغربية.

بالمقابل، فإن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب غضت الطرف خلال السنوات الأربع الماضية عن الاستيطان الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية.

الضم يتسارع رغم اتفاقيات التطبيع

نشرت صحيفة هآرتس العبرية، تحقيقاً مطولاً حول إجراءات الإحتلال لتنفيذ مخطط الضم الذي بات فعلياً يُنفذ حالياً في الضفة الغربية، من خلال مشاريع استيطانية واسعة تُنفذ وأخرى يخطط لتنفيذها قريباً، والسعي لمضاعفة أعداد المستوطنين من خلال جلب نحو مليون مستوطن خلال عقد ونصف من الزمن.

وبحسب الصحيفة، فإن الضم لم يتوقف كما يعتقد الكل بعد توقيع اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين، مشيرةً إلى أن هناك مشاريع لتطوير البنية التحتية منها شق طرق وتوسيع أخرى تربط فعلياً بين جانبي "الخط الأخضر"، أي ما بين مناطق 1948، ومناطق 1967.

وإن هذه المشاريع تهدف تجديد وتوسيع طرق وتعبيد أخرى ستخدم اليهود فقط، هي مجرد خطوة أخرى على طريق توسيع المستوطنات؛ وأشارت إلى أن أحد المشاريع التي سيتم البدء بتنفيذها، توسيع الطريق 55 الاستيطاني الذي كان من الممكن أن يكون رمزاً للتعايش، مشيرةً إلى أنه سيتزامن مع الترويج لبناء 1600 وحدة استيطانية في المستوطنات المحاذية لهذا الطريق.

ولفتت إلى أن الخطط الاستيطانية لرؤساء مجالس المستوطنات تركز حالياً على البنية التحتية مثل شق طرق جديدة وتوسيع أخرى لصالح المستوطنين، مشيرةً إلى أن العشرات من هذه الخطط تم البدء بتنفيذها وهناك أخرى تنتظر؛ وبينت أن هناك خطة لوزارة نقل الإحتلال بشأن ربط الطرق والمواصلات الخاصة بالمستوطنين في الضفة الغربية مع بعضها البعض، لكن سيتم تنفيذها بحلول 2045، في حال وافقت الحكومة عليها، وحينها سيكون بمثابة تغيير في موقف الحكومة التي امتنعت سابقاً عن تضمين الضفة الغربية في أي خطط طويلة الأمد.

وقالت مصادر مطلعة على الخطة الجديدة، بأنها تخلق شبكة من الطرق الطولية والعرضية، وبعضها جديد والآخر سيكون موسع.

وبحسب هآرتس، فإن الخطة على الورق تشير إلى أن ذلك هدفه خدمة المستوطنين، لكنها تتضمن ما لم يعلن عن توسيع المستوطنات كأداة مكملة لـ "خطة المليون" وهو الهدف الذي حدده مجلس مستوطنات "يشع" في الضفة، العام الماضي، والتي تنص على جلب مليون شخص إلى مستوطنات الضفة خلال عقد ونصف. ويقول يهودا شأوول وهو ناشط إسرائيلي، الجميع يعتقد أن الضم قد توقف بعد توقيع اتفاقيات التطبيع، لكن في الواقع إسرائيل تستمر بالسير سريعاً نحو ضم الضفة الغربية من خلال تطوير البنية التحتية التي ستساعد على مضاعفة عدد المستوطنين وبالتالي بسط السيطرة على الفلسطينيين إلى الأبد.

وأشار شأوول إلى أن المخططات الحالية تهدف إلى ربط المستوطنات بالمدن الإسرائيلية الرئيسية من ناحية، وبقيد تطوير المدن الفلسطينية من ناحية أخرى، ولذلك أسميه ضمًا وظيفيًا زاحفًا. كما قال لصحيفة هآرتس.

وتشير الصحيفة إلى أنه في السنوات الأخيرة تم شق مزيد من الطرق الالتفافية لصالح المستوطنين للوصول للمستوطنات بدون دخول طرق فلسطينية، مشيرةً إلى أن غالبية المشاريع الاستيطانية سواء بناء مستوطنات أو بؤر أو شق طرق وغيرها، يدفع ثمنها الفلسطينيون الذين تتم مصادرة أراضيهم.

ولفتت إلى أنه تم مصادرة 401 دونم من أراضٍ فلسطينية من أجل شق ممر التفافي عند العروب في الخليل، و406 أخرى عند حوارة في نابلس لنفس المشروع، مشيرةً إلى أن ذلك أثر على حياة الكثير من الفلسطينيين الذين تمت مصادرة أراضيهم الزراعية.

وفي تشرين أول الماضي، تم الموافقة على بناء 775 وحدة استيطانية في حوارة، حيث يعتقد قادة المستوطنين أن الطريق قد مهد لزيادة أخرى في جلب مزيد من المستوطنين للمنطقة.

وقال رئيس بلدية حوارة ناصر الحواري، إن الاحتلال بتعمد مصادرة أراضي الفلسطينيين بحجة تطوير طرق تخدمهم، إلا أنه في الحقيقة تخدم فقط المستوطنين، مشيرةً إلى أن الحكومة الإسرائيلية كثيرًا ما تقف في طريق السلطة الفلسطينية وتمنعها من تنفيذ خطط طرق جديدة وترميم القائمة.

ولفتت الصحيفة، إلى أن المخططات الحالية تعمل لربط المستوطنات بالمدن الإسرائيلية داخل مناطق 48، مشيرةً إلى أن ذلك يشمل أيضًا شق طرق لمستوطنات ما يعرف بمنطقة E1، والتي من خلالها تسعى إسرائيل لمزيد من البناء الاستيطاني بهدف تقطيع أوصال شمال الضفة ووضع حد لفكرة حل الدولتين.

يلخص رئيس مجلس مستوطنات غوش عتصيون شلومو نئمان القصة، بالقول "إن هناك سيادة سياسية وهناك سيادة فعلية .. البناء والمناطق الصناعية والطرق والغاز والكهرباء والمياه .. كل هذه الأشياء هي سيادة فعلية، وهذا يعني أيضًا أنه في غضون سنوات قليلة سيكون لدينا مليون نسمة هنا".

وقامت شركة هندسية تابعة لسلطات الاحتلال بأعمال مساحة لأراضي المواطنين في قرية قراوة بني حسان وسرطة غربي محافظة سلفيت، بالإضافة إلى خربة الحمة ومفرق المالح في الأغوار الشمالية. و ذكرت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن عشرة سيارات مدنية تابعة للاحتلال أقلت مجموعة كبيرة من المهندسين والمساحين إلى المنطقة الواقعة بين خربة الحمة وحتى مفرق المالح القريب من تجمع عين الحلوة، حيث تبلغ مساحة هذه الأراضي التي جرى مسحها ما يزيد عن 35 ألف دونم. ويقضي مخطط الضم بنهب 30% من مساحة الضفة الغربية، وهي المناطق التي تقام عليها المستوطنات، بالإضافة إلى منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، الأمر الذي ينطوي على خطر التطهير العرقي للمواطنين المقيمين في تلك المناطق. وحسب التقديرات، فإن أكثر من 107 آلاف فلسطيني يعيشون في أكثر من 43 قرية وتجمعا سكانيا تشملها خطة الضم الإسرائيلية.

تعهد وزير الاستيطان الإسرائيلي "تساحي هنجبي" بشرعنة عشرات البؤر الاستيطانية قبل رحيل الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب. وقال "هنجبي" خلال كلمة له في الكنيسة ، إنه اتفق مع رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" على تسوية "قرية جداً" لأوضاع 70 بؤرة استيطانية في الضفة وتحويلها الى مستوطنات. في حين بارك مجلس مستوطنات الضفة الغربية التصريحات مطالباً بتطبيق القرارات على الأرض وبالسرعة الممكنة عبر تشكيل طاقم لتسوية أوضاع عشرات البؤر. أما رئيس تجمع مستوطنات منطقة رام الله "يسرائيل غانتس" فقد اعتبر البؤر الاستيطانية ذات أهمية كبيرة كونها تتواجد في مناطق استراتيجية جداً في الضفة.

طرد عشرات المقدسيين من بيوتهم

ردت المحكمة المركزية في القدس، استئناف عائلات فلسطينية تسكن في مبنى في حي بطن الهوى في سلوان في القدس المحتلة، وقررت طرد سكانها البالغ عددهم 87 شخصاً، بينهم أطفال، منذ العام 1963، في غضون أسبوعين؛ وهذا ثالث قرار يصدر عن المحاكم بهذا الخصوص لصالح جمعيات المستوطنين التي تسعى إلى تهويد البلدة القديمة ومحيطها في القدس.

وجاء هذا الاستئناف رداً على دعاوى قدمها المستوطنون، وطالبوا فيها بإخلاء المبنى في بطن الهوى وطرد سكانه الفلسطينيين، بزعم أن المكان كان بملكية يهودية قبل النكبة في العام 1948؛ ولفتت صحيفة

"هآرتس" إلى أن قسما من العائلات الفلسطينية التي تسكن المبنى في بطن الهوى تملك عقارات في إسرائيل، قبل العام 1948، لكن دولة الاحتلال صادرتها بموجب "قانون أملاك الغائبين"، بادعاء أن أصحابها لم يتواجدوا في إسرائيل في العام 1948، ويمنعون من استعادة أملاكهم.

ويعني رفض المحكمة المركزية في القدس، بهيئة من ثلاثة قضاة هم رفائيل يعقوبي وموشيه بار عام وحنان لومبف، طرد سكان المبنى الذي تسكنه 30 عائلة فلسطينية وفيها 12 طفلا دون سن 18 عاما؛ وطالب المستوطنون في دعوى أخرى بأن تدفع عائلة دويك مبلغ 600 ألف شيكل.

وتدعي جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية أن حي بطن الهوى أقيم في منطقة تُسمى "قرية اليمينين"، وكانت عبارة عن مكان سكنه يهود حتى العام 1938، عندما أخلاهم حينئذ الانتداب البريطاني.

واستولت "عطيرت كوهانيم"، قبل 20 عاما، على عقار يطلق عليه تسمية "وقف بنفستي"، وبأشرت بإجراءات قضائية بهدف طرد العائلات الفلسطينية التي تسكن هذا المكان منذ عشرات السنين؛ وبهذه الطريقة، سمحت المحكمة بطرد عدة عائلات فلسطينية من بيوتها، واستيلاء المستوطنين عليها وإسكان عائلات يهودية فيها؛ ولا تزال هناك عشرات الدعاوى المشابهة التي تنتظر فيها المحاكم.

وقالت الصحيفة إن دولة الاحتلال تساعد جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية، ومن المقرر أن يقام قريبا في حي بطن الهوى مركز "تراث يهودي يمني" بتكلفة أربعة ملايين شيكل. ورفضت المحكمة العليا، قبل سنتين، التماسا ضد أداء سلطات الاحتلال في هذه القضايا. ورغم أن القضاة انتقدوا السلطات والجمعية الاستيطانية، إلا أنهم قرروا رفض الالتماس. وفي أعقاب ذلك استؤنفت دعاوى "عطيرت كوهانيم" المطالبة بطرد السكان الفلسطينيين بوتيرة أكبر. وفي أيلول الماضي، أصدرت قاضية محكمة الصلح في القدس، أفراة شملا، قرار يقضي بطرد 26 شخصا من عائلة عبد الفتاح الرجبي من بيتهم في بطن الهوى.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في الأسابيع الأخيرة، باشر مسجل الأوقاف في وزارة الداخلية بتدقيق بخصوص "وقف بنفستي" والعلاقة بينه وبين جمعية "عطيرت كوهانيم"، غير أن هذا الإجراء لا يلجم الإجراءات القضائية ضد السكان الفلسطينيين في هذه المرحلة.

ويسعى المستوطنون إلى الاستيلاء على عقارات في أماكن أخرى في القدس المحتلة بالطريقة نفسها؛ وقبل شهر ونصف الشهر، أصدرت قاضية محكمة الصلح في القدس، دوريت فاينشطاين، قرارا يقضي بطرد أربع عائلات فلسطينية تضم 25 شخصا، في حي الشيخ جراح، في أعقاب دعوى قدمتها شركة "ناحلات شمعون" الاستيطانية، بزعم أن العقارات كانت بملكية يهود قبل العام 1948؛ وقررت القاضية أن تعمل الشرطة على طرد العائلات الفلسطينية.

ونقلت الصحيفة عن الناشطة في حركة "سلام الآن"، حاغيت عوفران، تخوفها من أن يحاول المستوطنون تنفيذ أمر طرد العائلات الفلسطينية قبل بدء ولاية الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، وأضافت أن طرد عشرات السكان الفلسطينيين "قد يتحول إلى حادث دبلوماسي مقابل الإدارة الجديدة"؛ وأضافت "لست متأكدة من أن بإمكان بايدن وقف هذا الأمر، لكنني آمل أن يكون على جدول أعماله على الأقل".

مستوطنة "غفعات همتوس": بالقدس المحتلة

لقي مخطط إقامة مستوطنة جديدة في القدس المحتلة، التي يطلق عليها اسم "غفعات همتوس" بالقرب من بيت صفافا، معارضة دولية واسعة، لأنه سيقطع التواصل الجغرافي بين القدس وبيت لحم، ويمنع إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي في الضفة الغربية. ونشرت "هيئة أراضي إسرائيل"، قبل عشرة أيام، مناقصة لبناء 1257 وحدة سكنية استيطانية في هذا المكان، بهدف استباق بدء ولاية الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، الذي يتوقع أن يمارس ضغوطا عليهم من أجل تجميد هذا المخطط الاستيطاني؛ وأشارت صحيفة "ذي ماركر"؛ إلى وجود ست عقبات أمام تنفيذ هذا المخطط الاستيطاني.

العقبة الأولى، وهي المركزية، متعلقة بحقوق ملكية لأراض في هذه المنطقة، موزعة بين عدة جهات، ولا تتعلق بما تصفه دولة الاحتلال بـ"أراضي دولة"؛ وهناك ثلاث قطع أراضي كبيرة، لبناء قرابة 200 وحدة سكنية فيها، بملكية البطريركية اليونانية الأرثوذكسية؛ واعتبرت الصحيفة أن هذا عقار ليس بملكية الدولة، رغم أنها وقعت على عقد استئجار هذه الأراضي مع البطريركية، في العام 1974، وينتهي في العام 2109.

وتنص مناقصة البناء، على أن "هيئة أراضي إسرائيل، تستدعي مقترحات لتوقيع عقد استئجار ثان لمدة 89 عاما"، وأن "الملكية والاستئجار لم يسجلان بعد في دائرة تسجيل الأراضي، وهذا التسجيل سيتم بموجب قانون التخطيط والبناء". وأشارت الصحيفة إلى أن هذا يدل على وجود "تعقيدات بيروقراطية مستقبلية".

العقبة الثانية، هي أن 40% من الأراضي التي تشملها المناقصة مسجلة بملكية خاصة، وهذا يشمل أراضي البطريركية، وكذلك بملكية سكان من بيت صفافا؛ وتمويل أعمال التطوير الواسعة في المستوطنة، تصل من عدة جهات، بينها المقاولون أنفسهم، وكذلك من مالكي الأراضي، الذين ليس مؤكدا أن يشاركوا في ذلك؛ كما أن هذه الأعمال ستؤدي إلى بناء على مساحات واسعة بملكية عربية، "ويتوقع إقامة حي مختلط" يسكنه اليهود والعرب.

العقبة الثالثة، هي أن هذه المناقصة تُسوّق بسعر مخفض، ولم تصادق وزارة المالية عليها حتى الآن؛ وأشارت الصحيفة إلى أن "هذه المناقصة، كغيرها من المناقصات الأخرى العالقة، هي محل شك"؛ وإلى جانب

كراسة المناقصة، في موقع "هيئة أراضي إسرائيل" الإلكتروني، كُتب أن "قرار الحكومة حول السعر المخفض لم يوقع بعد ولذلك قد تطرأ تغييرات على شروط المناقصة، بما في ذلك إلغائها".

العقبة الرابعة، تتعلق بإسكان مهاجرين جدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق وأثيوبيا، في العام 1991، في منازل متنقلة. ولا تزال 38 عائلة تسكن في المكان، ولديها حق بالسكن الجماهيري؛ ويتعين على المقاول الفائز بالمناقصة أن يخصص 3% من الوحدات السكنية لصالح السكن الجماهيري، كتعويض على المنازل المتنقلة.

العقبة الخامسة، هي احتمال وجود ألغام في المكان، من مخلفات حرب حزيران العام 1967. وتذكر المناقصة هذا الأمر، وأنه في حال العثور على ألغام، فإن شركة "عريم" ستكون مسؤولة عن تفكيكها؛ ورغم ذلك، جاء في المناقصة أيضاً، أن "ضمن مسؤوليات المقاول أن يتخذ كافة وسائل الحذر، أثناء تنفيذ أعمال الحفريات والبناء، وألا يقدم المقاول أي ادعاءات تجاه هيئة أراضي إسرائيل".

العقبة السادسة، هي أن شركات المقاولات التي ستنفذ مخطط البناء الاستيطاني ستكون معرضة للدخول إلى القائمة السوداء للأمم المتحدة للشركات التي تعمل في المستوطنات. وتوجد في القائمة السوداء 112 شركة إسرائيلية تعمل في المستوطنات.

اعتبارات سياسية واسعة لتأجيل إخلاء الخان الأحمر

قال مندوبو النيابة العامة أمام المحكمة العليا؛ إنه توجد اعتبارات سياسية واسعة بتأخير إخلاء قرية الخان الأحمر، شرقي القدس المحتلة، وذلك رداً على التماس قدمته حركة "ريغافيم" الاستيطانية ضد رئيس الحكومة، نتنياهو، ووزارة الأمن وطالبت بإخلاء القرية الفلسطينية.

ونقلت وسائل إعلام العدو عن مندوبي النيابة العامة قولهم للمحكمة إنه "توجد اعتبارات واسعة من أجل تأجيل الإخلاء، وستوسع بشرحها بوجود طرف واحد"، لكنهم أضافوا أنه "لا تراجع بذلك عن حقيقة أنه سيتم إخلاء المكان".

وأضاف مندوب النيابة أن "مكتب رئيس الحكومة ووزارة الأمن قررا بذل جهد ودفعا إجراءات، ويتطلب ذلك وقتاً إضافياً من أجل استفادها؛ ونحتاج إلى المزيد من الوقت في هذه المرحلة الزمنية؛ ويوجد قرار للمستوى السياسي ونطلب أن نستعرضه بوجود طرف واحد".

وهذا الالتماس السادس، خلال العقد الأخير، الذي تقدمه حركة "ريغافيم" الاستيطانية للمطالبة بإخلاء سكان الخان الأحمر؛ وردت النيابة العامة على هذه الالتماسات بأن سلطات الاحتلال ستطرد السكان من المكان، بموجب أمر إخلاء صدر في العام 2009. وكانت النيابة أبلغت المحكمة، بداية الشهر الحالي، أنه لن يتم إخلاء الخان الأحمر في الأشهر الأربعة المقبلة، وادعت أن التأجيل نابع من احتياجات المحادثات مع سكان الخان الأحمر والتوصل إلى إخلاء منقح عليه وبسبب "اعتبارات واسعة أخرى" تتعكس على توقيت تنفيذ طرد سكان القرية الفلسطينية، وكذلك على خلفية القيود النابعة من مواجهة فيروس كورونا. يشار إلى أنه تعالت معارضة دولية لإجراءات الاحتلال من أجل طرد السكان الفلسطينيين في الخان الأحمر؛ إلى جانب ذلك، ترددت تقارير إسرائيلية مؤخرا تحدثت عن أن طرد سكان خان الأحمر من شأنه التأثير على قرار ضد إسرائيل تتخذه المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

جماعات الهيكل" تطلق برنامجا لاقتحامات الأقصى

دعا قادة ما يسمى "اتحاد منظمات جبل الهيكل" جمهور المتطرفين اليهود إلى اقتحام المسجد الأقصى المبارك، وتحويل هذا الشتاء إلى "شتاء يهودي" فيه؛ والبرنامج الذي أطلقه اتحاد منظمات الهيكل المتطرفة يتزامن مع ما يسمى عيد الأنوار اليهودي "الحانوكاه"، الذي يمتد بين ١٠-١٨ من الشهر الجاري؛ ودعت جماعات الهيكل المتطرفة إلى تكريس الاحتفال به بإشعال الشمعدانات، والرقص ليلا في ساحة الغزالي مقابل باب الأسباط، وإضاءة الشمع في باب العامود، والرسومات المرسلة إلى الأسوار في باب الخليل، وعلى طول أبواب وأسوار باب الساهرة وشارع السلطان سليمان القانوني؛ من جانبها، أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية الدعوات التي تطلقها منظمات دينية يهودية لاقتحام المسجد الأقصى، و"إشعال الشمعدان في باحاته"؛ ورأت في تلك الدعوات "محاولة لتكريس التقسيم الزمني للمسجد الأقصى المبارك ريثما يتم تقسيمه مكانيا"؛ وحمّلت "حكومة العدو، برئاسة نتنياهو، المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تلك الدعوات ومخاطرها ونتائجها".

وأشارت إلى وجود دعوات "لإشعال الشمعدانات (طقوس يهودية) في باحات المسجد"، إضافة إلى إطلاق دعوات "تحريضية عنصرية للتخلص من دائرة الأوقاف الإسلامية، وسحب صلاحياتها، والسيطرة عليها". يذكر أن هذه الجماعات ذاتها كانت قد وجهت نداءات مصورة، وعلى مدى الشهر الماضي، للإمارات والبحرين؛ لمساعدتهم في إقامة صلوات مشتركة في ساحات ومساطب المسجد الأقصى المبارك، ومساعدتهم

في التلخص من إدارة الأوقاف الإسلامية للأقصى، الأمر الذي أثاره مفتي القدس والديار الفلسطينية في خطبة الجمعة الماضية.

تسهيلات إسرائيلية لحصول 20 ألف شاب مقدسي على الجنسية

نشرت وزارة داخلية العدو، إجراءً جديداً سيسمح بتسهيل حصول 20 ألف شاب فلسطيني يعيشون في القدس على الجنسية عبر إجراء عاجل؛ ووفقاً لصحيفة "هآرتس"، فإن أي فلسطيني يتراوح عمره ما بين 18 و21 عامًا ولا يحمل جنسية أخرى سيتمكن من الحصول على الجنسية الإسرائيلية، "بشرط ألا يكون قد تم إدانته بارتكاب 'جريمة جنائية خطيرة'..".

وبحسب الصحيفة، فإن الوزارة الإسرائيلية اضطرت إلى نشر الإجراء بعد عدة التماسات تطالبها بالتصرف وفقاً لمواد قانون الجنسية والذي يتيح مساراً سريعاً للتجنيس "لغير المواطنين المقيمين"، مشيرةً إلى أنه يتوقع أن يحصل 7 آلاف شاب مقدسي إضافي على الجنسية بموجب الإجراء كل عام؛ وأكثر من 90% من سكان القدس البالغ عددهم 330 ألف فلسطيني، لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، وفقاً للصحيفة.

و"تعمل إسرائيل منذ احتلال القدس عام 1967، إلى منح الفلسطينيين الإقامة الدائمة مما سمح لهم بالتصويت في الانتخابات المحلية والحصول على التأمين الصحي ومزايا الضمان الاجتماعي، ولكن لا يسمح لهم بالتصويت في انتخابات الكنيست أو الحصول على جواز سفر".

وفي السنوات الأخيرة ازداد عدد الفلسطينيين في القدس "والذين يتقدمون للحصول على الجنسية الإسرائيلية"، لكن إجراءات "المواطنة" العادية المحددة في المادة 5 من قانون الجنسية طويلة جداً ومعقدة، ويطلب منهم تقديم العديد من الوثائق وإثبات أنهم يعيشون في القدس وليس لديهم ممتلكات في الضفة واجتياز اختبار اللغة العبرية "وإعلان الولاء لإسرائيل"، وتستمر هذه العملية عدة سنوات "بسبب الأعداد الكبيرة التي تتقدم له".

ويمنح القانون وزير الداخلية سلطة تقديرية واسعة لرفض الطلب، مثل وجود معلومات "جنائية" أو "أمنية" ضده، حيث أنه تم رفض نحو نصف الطلبات المقدمة من قبل الفلسطينيين لهذه الأسباب، لذلك يتمتع الكثيرون عن تقديمها مسبقاً أو الاستسلام في منتصف العملية،

وبعد الالتماسات التي قدمت في السنوات الأخيرة، سيتم العمل استناداً للمادة 4 أ من قانون الجنسية والتي أضيفت له عام 1968 ولم يتم استخدامها من قبل، والتي تسمح "بالحصول على الجنسية السريعة لكل مقيم في إسرائيل يتراوح عمره من 18 إلى 21 عامًا، وولد في المناطق المصنفة "إسرائيلياً" ومنها القدس، وعاش

فيها لخمس سنوات متتالية قبل تقديم الطلب وليس لديه جنسية أجنبية، مع إثبات مركز سكنهم من خلال الشهادات المدرسية ووثائق صندوق المرضى ودفعات الضرائب وغيرها من الوثائق". وبموجب هذا الإجراء، ليس لوزير الداخلية سلطة تقديرية ويجب أن يوافق على منح الجنسية "ما لم يكن مقدم الطلب قد أدين بارتكاب جريمة تتعلق بأمن الدولة أو جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة خمس سنوات على الأقل".

ترامب يعلن اتفاق المغرب وإسرائيل على تطبيع العلاقات الثنائية

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أن المغرب وإسرائيل وافقتا على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وذلك في تغريدة على تويتر، أعقبت تغريدة أخرى أعلن فيها الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو.

وقال ترامب: "وقعت إعلانا يعترف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية"، وأضاف أن "اقتراح المغرب الجاد والواقعي والذي يحظى بمصداقية، بحكم ذاتي (في الصحراء الغربية) هو الأساس الوحيد لحل عادل ودائم لتحقيق السلام الدائم والازدهار!".

وألقى ترامب تغريدته بثانية قال فيها إن "المغرب وإسرائيل اتفقتا على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة"، معتبرا أن ذلك "اختراق هائل نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط؛ وذكر أن "المغرب اعترفت بالولايات المتحدة عام 1777. وبالتالي، فمن المناسب أن نعترف بسيادتهم على الصحراء الغربية".

وأعلنت الإدارة الأمريكية أن التطبيع بين إسرائيل والمغرب حصل بموجب اتفاق تم التفاوض عليه بمساعدة الولايات المتحدة؛ وأصبح المغرب رابع دولة عربية تفتح فصلا دبلوماسيا جديدا تجاه إسرائيل منذ شهر آب الماضي، بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان؛ وكجزء من هذا الاتفاق، وافق ترامب على الاعتراف بشرعية المغرب على الصحراء الغربية؛ وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية إن الاتفاق تم إبرامه خلال مقابلة هاتفية بين الرئيس الأمريكي والملك المغربي محمد السادس.

كما نقلت (القناة السابعة) عن كوشنر، بعد إعلان التوصل لاتفاق لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والمغرب، قوله: "كجزء من الاتفاقية سيفتتح المغرب مكتبا تمثليا رسميا في إسرائيل وستفتتح إسرائيل مكتبا تمثليا لها في المغرب، وستكون هناك أيضًا رحلات جوية مباشرة بين الدولتين".

وتسعى إدارة ترامب إلى دفع المزيد من الدول العربية والأفريقية إلى التطبيع مع إسرائيل قبل مغادرة البيت الأبيض، وفي هذا السياق، نقلت وكالة "رويترز" عن مستشار ترامب وصهره، جاريد كوشنر؛ قوله: إنه بعد الاتفاق مع المغرب، فإن اتفاق تطبيع بين إسرائيل والسعودية مسألة وقت، وهو أمر حتمي.

ضغط إسرائيلي بالكونغرس لمنح حصانة للسودان

شرعت إسرائيل وبتقويض من بنيامين نتنياهو، بحملة ضغط في الكونغرس الأميركي بطلب من السودان، وذلك للمصادقة على مشروع قانون يمنح الخرطوم حصانة من الدعاوى القضائية المستقبلية في الولايات المتحدة من قبل ضحايا الهجمات الإرهابية، وفقا لتقارير صحفية أميركية.

وأفاد موقع "أكسيوس"، أن رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، طلب من إسرائيل خلال زيارة وفد إسرائيلي إلى السودان مؤخرا أن تعمل مع الكونغرس الأميركي لتمرير مشروع القانون قبل يوم 14 من الشهر الجاري.

وذكر الموقع أن مشروع القانون جزء من صفقة تطبيع العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة والسودان وإسرائيل.

ونقل موقع "واللا" الإلكتروني عن مسؤولين إسرائيليين كبار لم يسمهم أن إسرائيل تعمل بناء على طلب مسؤولين سودانيين على إقناع أعضاء بارزين في الكونغرس الأميركي بالمصادقة على مشروع القانون خلال الأيام القليلة المقبلة؛ وقال أحد المصادر إنه "بما أن السودان وافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإن لدى الأخيرة مصلحة في حل مشاكله في واشنطن".

ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي قوله "توجهنا إلى أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس الذين يعرفون تمرير القانون؛ وأوضحنا للمشرعين الأميركيين أنه إذا لم يتم تمرير القانون، فسيكون له تأثير سلبي، ليس فقط على اتفاقية التطبيع بين إسرائيل والسودان، ولكن أيضا على اتفاقيات التطبيع المستقبلية، حيث لن تكون الدول العربية متأكدة من احترام الاتفاقيات معها".

وأضاف المسؤول الإسرائيلي "كون السودان وافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإن لإسرائيل مصلحة في المساعدة في حل مشاكل السودان في واشنطن، إذا تم حل هذه المشاكل، فسوف يشجع ذلك المزيد من الدول على تطبيع العلاقات مع إسرائيل".

يشار إلى أن زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ السيناتور تشاك شومر، والعضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بوب مينينديز، قد حاولا عرقلة مشروع القانون، بعد تعرضهما لضغوط

من عائلات ضحايا هجمات 11 أيلول، الذين طالبوا بالاحتفاظ بحق رفع دعاوى قضائية ضد حكومة السودان بسبب مزاعم مساعدتها لتنظيم القاعدة قبل عقدين.

زيارة الوفد الإسرائيلي للسودان

كشف عضو مجلس السيادة السوداني، محمد الفكي سليمان، أن الوفد الإسرائيلي الذي زار السودان، مؤخرًا، تركزت على جولاته على منظومة الصناعات الدفاعية التابعة للقوات المسلحة ؛ وأضاف أن "زيارة الوفد كانت ذات طبيعة عسكرية بحتة، وليست زيارة سياسية، ولا يمكن الحديث عنها في الوقت الحالي". وأوضح: "الوفد الإسرائيلي بدأ زيارته للسودان بطواف على منظومة الصناعات الدفاعية التابعة للقوات المسلحة والتقى فيها بعسكريين، لكن اللقاء لم يناقش أي جانب من الجوانب السياسية المتعلقة بالتطبيع بين الخرطوم وتل أبيب"، دون تفاصيل عن تلك المنظومة ودون ذكر توقيتات محددة لزيارة الوفد. و كانت بعثة إسرائيلية رسمية قد سافرت ، في زيارة عمل إلى السودان، وذلك استمرارًا لإجراءات تطبيع العلاقات بين تل أبيب والخرطوم، والتفاهات التي تم التوصل إليها بين البلدين في تشرين الأول الماضي، برعاية الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب. وأعلنت قوى سياسية سودانية عدة، رفضها القاطع للتطبيع مع إسرائيل، من بينها أحزاب مشاركة في الائتلاف الحاكم.

إسرائيل تضغط على أمريكا للموافقة على صفقة الطائرات مع الإمارات

أكد سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، رون دريمر، أن بلاده "تشعر براحة كبيرة" لبيع طائرات (إف-35) للإمارات، وذلك في محاولة لتبديد شكوك أعضاء الكونغرس في الصفقة؛ وذكر إن صفقة الأسلحة التي أبرمتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع الإمارات بقيمة 23 مليار دولار لا تزعج إسرائيل، مضيفاً: "نعتمد أن صفقة الأسلحة هذه لا تنتهك الالتزام الأميركي بميزة التفوق الإسرائيلي"، معتبراً أن الإمارات تقف إلى جانب إسرائيل في مواجهة إيران ؛ وتأتي هذه التصريحات بحضور سفير الامارات لدى الولايات المتحدة، يوسف العتيبة، وشدد الاثنان على معارضة بلديهما لعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وقال دريمر: "أنا حقاً لا أفقد النوم في الليل، بسبب بيع طائرة (إف-35) للإمارات، لكن ما يمنعني من النوم، هو فكرة عودة البعض إلى الاتفاق النووي".

وتضم الصفقة بين واشنطن وأبوظبي، 50 مقاتلة (اف-35) بقيمة 10,4 مليارات دولار، و18 طائرة مسيرة مسلحة من طراز (ام كيو-9) بقيمة 2,97 مليار دولار وذخائر جو-جو وجو-أرض، تتأخر قيمتها عشرة مليارات دولار.

اثمرت الجهود عن موافقة مجلس الشيوخ على صفقة اسلحة بحوالي 23 مليار دولار

الإمارات توقع اتفاقا لاستيراد منتجات المستوطنات

وقع رئيس مجلس المستوطنات شمال الضفة الغربية، يوسي دغان، اتفاقا مع شركة الاستيراد الإماراتية "فام"، يتم بموجبه تزويدها بمنتجات من النبيذ والعسل وزيت الزيتون والطحينة من إنتاج الشركات العاملة في المستوطنات.

وأوضح داغان أن الاتفاقية تشمل في الوقت الحالي تصدير "النبيذ" والعسل والطحينة وزيت الزيتون، مشيراً إلى أن الاتفاقية وقعت بين كبرى الشركات في المستوطنات، ونظيرتها في دبي والشارقة بالإمارات؛ وأشار إلى أن ذلك جاء بعد شهرين من التواصل مع تلك الشركات، معتبراً ذلك انجازاً استراتيجياً كبيراً لتمكين قوة المستوطنات وزيادة عدد السكان فيها، ولتصبح قوة اقتصادية.

وذكرت قناة "كان" أن رأس مال الشركة الإماراتية يقدر بنحو 3 مليارات دولار وقد صنفت من بين 100 شركة رائدة في الشرق الأوسط.

من جانبه قال مدير الشركة الإماراتية فيصل علي موسى، إن هذا الاتفاق كان قبل عام بمثابة حلم ولم يكن أحد يصدق أنه قد يتحقق، مؤكداً أنه ليس إلا بداية للتعاون بين إسرائيل والإمارات. ويعد هذا الاتفاق الأول الذي يوقع بين شركات إماراتية ومصانع إسرائيلية قائمة على أراضي الضفة الغربية، ويأتي هذا الاتفاق بعد أسبوعين على إعلان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن بلاده لن تفرق بين إنتاج المستوطنات والمنتجات الإسرائيلي.

كما يأتي في وقت تنشط فيه حملة المقاطعة الدولية لمقاطعة منتجات المستوطنات بوصفها مخالفة للقانون الدولي، وعلى الرغم من قرار الاتحاد الأوروبي بوسم هذه السلع بدمغ خاص يميزها عن باقي المنتجات الإسرائيلية، ومنع استيرادها باعتبارها قادمة من مصانع مقامة على أراضي محتلة.

من جانبها أعلنت البحرين، هذا الأسبوع، أنها لن تسمح باستيراد البضائع التي تم انتاجها في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان.

بعد شرائه نصف اسهم بيتار القدس

اشترى أحد أفراد الأسرة الحاكمة في أبو ظبي، رجل الأعمال الإماراتي، حمد بن خليفة آل نهيان، حصة تبلغ نحو 50 % من نادي "بيتار القدس" العنصري، بحسب ما أعلن مالك الفريق، موشيه حوغيغ، ورئيس مجلس إدارة النادي، إيلي أوحانا،

وعن تفاصيل الصفقة في النادي صاحب الهوية اليمينية والمعروف بمواقف مشجعية المعادية للمسلمين والعرب، وذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (واينت)، إن بن خليفة سيضخ بالنادي على نحو فوري مبلغا يصل إلى 28 مليون يورو.

وأشارت المصادر إلى أن المبلغ الإجمالي للاستثمار الإماراتي في "بيتار القدس" قد تتجاوز مبلغ 300 مليون شيكل خلال السنوات الـ10 المقبلة، على أن يمثل المالك الجديد، بن خليفة، في مجلس إدارة النادي، ابنه محمد بن حمد، وفي بيان صدر عن النادي، جاء أن "الأموال التي ستدخل إلى خزائن النادي ستستثمر بشكل أساسي في البنية التحتية وفريق الشباب وشراء لاعبين محتملين لتنمية الفريق".

وقال بن خليفة، إنه "يسعدني أن أكون شريكاً في مثل هذا النادي الفخم الذي سمعت عنه، وفي مثل هذه المدينة (القدس المحتلة)، عاصمة إسرائيل وواحدة من أقدم مدن العالم؛ لقد سمعت الكثير عن التغيير الذي يحدث في النادي والطريقة التي تسير بها الأمور، وأنا سعيد بالمشاركة في ذلك".

وأعلنت رابطة مشجعي الفريق، "لا فاميليا" - التي يتفاخر أعضائها بعنصريتهم ومعاداتهم للعرب والمسلمين، ورفضهم رؤية لاعبين عرب أو مسلمين ضمن صفوف النادي - عن رفضهم لعلاقة بيتار بملاك من دولة عربية؛ وأعلنت الرابطة عن تنظيم احتجاج أمام ملعب تدريب الفريق في مدينة القدس ضد هذه الخطوة.

وفي الأول من كانون الأول الجاري، خطّ مشجعو فريق "بيتار القدس"، عبارات مسيئة للنبي محمد، والعرب، ورافضة لصفقة بيع حصة كبيرة من أسهم الفريق للأسرة المالكة الإماراتية، على السور الخارجي لملاعب النادي "تيدي"، بمدينة القدس.

وكتب المشجعون عبارات على غرار "الموت للعرب"، و "لن نستطيعوا (أيها الإماراتيون) شراءنا"، إضافة إلى كتابات مسيئة للنبي محمد، وشتائم نابية بحق العرب والمسلمين.

ومن المواقف العنصرية لرابطة مشجعي الفريق "لا فاميليا"، مطالبتهم إدارة النادي، في حزيران 2019، بالعدول عن ضم اللاعب النيجيري، محمد علي، بسبب اسمه، أو تغييره (الاسم)، كشرط لقبوله في الفريق.

نتنياهو يرشح ديختر ليكون سفيراً لدى الإمارات

كشفت صحيفة معاريف العبرية، أن بنيامين نتنياهو وضع عضو الكنيست أفي ديختر من حزب الليكود، ليكون مرشحاً رئيسياً لتولي منصب السفير لدى الإمارات.

وبحسب الصحيفة، فإن هوية السفير ستكون محل خلافات جديدة في الحكومة ، ما بين نتنياهو وحليفه بيني غانتس وزير الجيش ورئيس الوزراء البديل، الذي لم يقرر بعد فيما إذا كان سيدعم خيار نتنياهو أم يقترح شخصية أخرى.

وقالت مصادر مقربة من نتنياهو، "إنه يرى في ديختر موقع ثقة وشخصية مرموقة بإمكانها أن تحقق النجاحات، خاصةً وأنه كان لعدة سنوات رئيساً لجهاز الشاباك".

وردًا على سؤال حول استعداده للعمل في منصب دبلوماسي رفيع، قال ديختر إنه يخدم في عدة مناصب ولا يسعى لأي منصب آخر.

وظهر اسم ثانٍ المعروف باسم "ماعوز" أحد أفراد مجلس الأمن القومي ومقرب من رئيسه مئير بن شبات، حيث لعب ماعوز دورًا نشطًا للغاية في الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع الإمارات والبحرين؛ وإن نتنياهو ينظر إلى ماعوز كمرشح ثانٍ لمنصب السفير لدى الإمارات؛ وأشارت إلى أن كل ذلك مجرد تقييمات ولم تتلق حتى الآن أي مؤسسة إخطارًا رسميًا بذلك.

وطالب وزير الخارجية غابي أشكنازي، تعيين شخص مهني في منصب السفير؛ ولا توجد الآن أي اتصالات بين نتنياهو وأشكنازي حول ذلك، حيث قالت وزارة الخارجية إنه بعد افتتاح السفارة المتوقع في كانون الثاني المقبل، سيتم تعيين السفير وسيكون ممثلًا دبلوماسيًا رفيعًا.

ومن المقرر أن تفتح السفارة في أبو ظبي الشهر المقبل، من خلال حفل "حانوكا"، والذي يجري التجهيز له من قبل ممثلين عن وزارة خارجية العدو.

المصادقة على حل الكنيست للقراءة الأولى والانتخابات منتصف آذار

صادقت لجنة الكنيست على مشروع قانون حل الكنيست وطرحه للتصويت عليه بالقراءة الأولى، وبحيث تجري الانتخابات للكنيست، في حال المصادقة على مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة، في موعد يتراوح ما بين 16 و24 آذار المقبل.

ويشار إلى أنه في حال لم تتم المصادقة على مشروع قانون حل الكنيست بالقراءات الثلاث، ولم تتم المصادقة على الميزانية حتى يوم 23 كانون الأول الجاري، فإن الكنيست سُنحل بشكل أوتوماتيكي ويتم التوجه إلى انتخابات مبكرة خلال ثلاثة أشهر.

وفيما توقع المحللون أن انشقاق عضو الكنيست غدعون ساعر عن حزب الليكود ستؤدي إلى تأجيل الانتخابات، قال رئيس حزب "كاحول لافان" ووزير الأمن، بيني غانتس، إنه إذا وافق رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على المصادقة على الميزانية فإنه لن تجري انتخابات.

ونقل موقع "يديعوت أحرونوت" عن قيادي في الليكود قوله، اليوم، إن "خطوة ساعر لا تؤثر على إمكانية حل الأزمة السياسية مع كاحول لافان"، وأن "الفجوات في المواقف ما زالت كبيرة جدا والتقديرات هي أننا ذاهبون إلى انتخابات.

كاحول لافان" تحدد الجدول الزمني لقانون حل الكنيست

اختارت لجنة الكنيست البرلمانية، اللجنة البرلمانية التي ستشرف على مداوات وتجهيز مشروع قانون حل الكنيست الذي صودق عليه بالقراءة التمهيدية ، حيث جرى تكليف اللجنة ذاتها (لجنة الكنيست) التي تهيمن عليها أغلبية من قائمة "كاحول لافان" لتشرف على تجهيز مشروع القانون للمصادقة عليه بالقراءات الثلاث.

وسبق هذا الاختيار انسحاب أعضاء الكنيست عن حزب الليكود والأحزاب الحريدية "شاس" و"يهדות هتوراه" من مداوات لجنة الكنيست قبل التصويت، وذلك تبين لهم أن لا أغلبية لنقل المداوات إلى لجنة أخرى يسيطر عليها الليكود والشركاء في الائتلاف من الحريديين، علما أن حزب "يمينا" برئاسة نفتالي بينيت، صوت إلى جانب المقترح بإجراء مداوات حل الكنيست في لجنة الكنيست.

وحيال هذا الاختيار، ستباشر لجنة الكنيست في مداوات مشروع حل الكنيست وتحضيرية للمصادقة عليه وتحويله إلى الكنيست للمصادقة عليه بالقراءات الثلاث، خلال الأيام المقبلة، فيما سيكون لـ"كاحول لافان" أغلبية للتحكم في الجدول الزمني لتمرير قانون حل الكنيست.

يذكر أن الخلاف بين الليكود و"كاحول لافان" حول المصادقة على ميزانية لعامين ما زال متواصلا، دون التوصل إلى أي تفاهات رغم اللقاء الذي جمع وزير الأمن، بيني غانتس ووزير المالية، إسرائيل كاتس.

وحسب الاتفاق الحكومي بين الليكود و"كاحول لافان" من المفترض أن تجري المصادقة على الميزانية لعامين 2020 و2021 حتى 23 كانون الأول الجاري، إلا أن الليكود تراجع ويطلب المصادقة على قانون الميزانية

لعام واحد فقط، وهو الطلب الذي يرفضه "كاحول لافان". وتجرى مشاورات بغية التوصل إلى تفاهمات تمكن المصادقة على الميزانية وتعليق إجراءات المصادقة على قانون حل الكنيست؛ وسعيًا للتوصل لتسوية، عرض كاتس على غانتس ميزانية لعامي 2020 و2021، لكنها تختلف عن الجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاق الحكومي بين الليكود و"كاحول لافان". وبحسب الاتفاق على الحكومة إقرار الميزانية على أن تقرها الكنيست حتى 23 كانون الأول الجاري، بينما اقترح كاتس إقرار الحكومة للميزانية في 17 كانون الأول، على أن تقرها الكنيست في شباط 2021.

استطلاع: ساعر يحصد 17 مقعدًا ويقلل فرص ننتياهو لتشكيل الحكومة

أظهر استطلاع للرأي نشره "راديو 103"، أن عضو الكنيست غدعون ساعر، الذي أعلن انشقاقه عن حزب الليكود سيحصل على 17 مقعدًا، مقابل تراجع في مقاعد حزب الليكود، وكذلك تقليل فرض بنيامين ننتياهو لتشكيل الحكومة بحال أجريت انتخابات جديدة.

ويظهر الاستطلاع أنه لأول مرة وفي حال أجريت الانتخابات اليوم ليس من المؤكد أن ينجح ننتياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع بأن 60 من أعضاء الكنيست ضد تكليف ننتياهو تشكيل الحكومة، علما أن استطلاعات الرأي التي أجريت بالفترة الأخيرة كانت تظهر بأن حكومة برئاسة ننتياهو ستحظى بدعم 66 من أعضاء الكنيست من معسكر اليمين والأحزاب الحريدية.

ووفقًا للاستطلاع، فإن حزب ساعر الجديد سيحصل على أصوات من مختلف القوى والأحزاب بالخارطة السياسية باستثناء من "ميرتس" والأحزاب الحريدية.

ويعطي الاستطلاع حزب الليكود 25 مقعدًا بعد أن أعطته الاستطلاعات الأخيرة 29 مقعدًا، في مؤشر لاستمرار تراجع قوة الليكود في الاستطلاعات، بينما تحالف أحزاب اليمين "يميننا" سيتراجع وسيحصل على 19 مقعدًا بعد أن منحته الاستطلاعات 23 مقعدًا، ذات الوضع يواجه حزب "يش عتيد" الذي يتراجع ويحصل على 14 مقعدًا، علما أن استطلاعات الرأي الأخيرة منحه 19 مقعدًا.

وتواصل القائمة المشتركة خسارة المقاعد ويمنحها استطلاع الرأي الجديد 11 مقعدًا، وتحافظ الأحزاب الحريدية على قوتها بحصول "شاس" على 9 مقاعد، بينما "يهדות هتורה" 7 مقاعد، وحزب "يسرائيل بيتنو" 7 مقاعد، بينما يتراجع حزب "كاحول لافان" إلى 6 مقاعد، وميرتس سيحصل على 5 مقاعد.

كتلة ننتياهو والأحزاب الحريدية 41 مقعدًا

ولعل المعطى الأبرز هو كيف سيؤثر حزب جديد برئاسة ساعر على الخارطة الحزبية والسياسية وفرص أي من المرشحين لتشكيل حكومة بعد الانتخابات؛ وبينت نتائج الاستطلاع أن كتلة برئاسة نتنياهو، تضم حزب الليكود والأحزاب الحريدية، حصلت على 41 مقعداً فقط، وستحصل على 60 في حال انضم إليها تحالف أحزاب اليمين "يميناً".

بينما كتلة بديلة لنتنياهو، بقيادة ساعر، وبمشاركة "يش عتيد"، والقائمة المشتركة، و"يسرائيل بيتنو"، و"كاحول لافان"، وميرتس ستصل إلى 60 مقعداً في الكنيست المقبل.

ساعر سيقدم استقالته من الكنيست:

ويأتي هذا الاستطلاع بعد ساعات من إعلان عضو الكنيست والوزير السابق، ساعر، انشقاغه عن حزب الليكود الحاكم، وتأسيس حزب جديد يخوض بواسطته الانتخابات القادمة، معتبراً أن "الأولية القصوى هي استبدال حكم نتنياهو".

وكان قد أعلن عضو الكنيست والوزير السابق، **غدعون ساعر**، انشقاغه عن حزب الليكود الحاكم، وتأسيس حزب جديد يخوض بواسطته الانتخابات؛ وذلك في مؤتمر صحفي عقده، معتبراً أن "الأولية القصوى هي استبدال حكم نتنياهو".

وأوضح ساعر أنه يعتزم تقديم استقالته من الكنيست، مشدداً على أن "الليكود غير وجهه في السنوات الأخيرة وابتعد عن مساره"، وأضاف أن "الحركة (الليكود) أصبحت أداة لخدمة المصالح الشخصية لقائدها"، في إشارة إلى نتنياهو.

وتابع أنه "تم استبدال الولاء للقيم بالتملق والانتقاص من قيمة الذات، الأمر الذي يصل إلى حد عبادة شخصية من دم ولحم؛ أولوية الساعة - تغيير حكم نتنياهو"، واستطرد قائلاً: "لم يعد بإمكانني دعم حكومة يقودها نتنياهو ولم يعد بإمكانني أن أكون عضواً في الليكود تحت قيادته. اليوم إسرائيل بحاجة إلى الاستقرار والوحدة، ولن يكون نتنياهو قادراً على منحها ذلك".

وأعلن ساعر أنه قرر تشكيل وقيادة حركة سياسية جديدة، وقال إنه "سأواجه نتنياهو في الانتخابات المقبلة بهدف استبداله، وهي حركة ستبنى على المدى الطويل وتبني مستقبلاً أكثر إشراقاً لنا جميعاً"، معتبراً أن "النظام السياسي تحت القيادة الحالية لن يكون قادراً على إحداث التغيير المنشود".

وافتح ساعر مؤتمره الصحفي بالقول: "إسرائيل في أزمة سياسية مستمرة منذ عامين؛ شعب منقسم؛ خطاب سياسي سام بشكل متزايد، وثقة الجمهور بممثلهم آخذة في التدهور"، وتابع أن "إسرائيل تمر بأزمة اقتصادية حادة وآخذة بالتفاقم، سنضطر إلى التعامل مع نتائجها الصعبة في السنوات القادمة".

ولفت الصحافي في "هآرتس"، حاييم ليفنسون، إلى أن أبرز المرشحين للانضمام إلى حزب ساعر الجديد هم عضو الكنيست ورئيس لجنة كورونا البرلمانية، يفعاش ساسا بيطون (الليكود)، وعضوا الكنيست تسفي هاوز يوعاز هندل (ديرخ إيرتس)، ورئيس أركان الجيش السابق، غادي آيزنكوت. وطوال حملته الانتخابية لقيادة الليكود، روج ساعر أنه ليس باستطاعة نتتياهو تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات آذار 2020؛ وهو ادعاء بدا واقعيًا حينها، قبل تنكر رئيس قائمة "كاحول لافان"، بيني غانتس، لعوده الانتخابية بعدم الانضمام لحكومة يقودها نتتياهو، وانضم إلى حكومة وحدة مع الليكود برئاسة نتتياهو، رغم أنه قدم نفسه على أنه البديل الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة.

احول لافان" تسعى لإفراغ "قانون المساواة" من بعده القومي

تعتزم قائمة "كاحول لافان" التراجع عن سنّ "قانون المساواة" بصيغته الحالية، بحسب ما ذكرت صحيفة "هآرتس"، واستبداله بقانون آخر يمنع الاعتراف بالحقوق القومية للمواطنين الفلسطينيين في كيان العدو؛ ويعدّ المشروع واحدًا من أبرز القوانين التي بنت عليها "كاحول لافان" حملتها الانتخابية، بعدما تراجعت عن إلغاء "قانون القومية" أولاً، ومن ثم تراجعت عن تعديله لصالح سنّ "قانون المساواة" قبل أن تسحبه الأسبوع الماضي. ومن المقرر أن يطرح القانون أمام الكنيست بصيغته الحالية، التي تنصّ على أنّ "الجميع متساوون أمام القانون؛ لا يُميّز بين إنسان وآخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، نظريًا أو عمليًا"، لكنّ أعضاء الكنيست الذين اقترحوا مشروع القانون سيعلنون أن هذا البند سيُعدّل لاحقًا استنادًا إلى اقتراح من هاوز وعضو الكنيست عن الليكود، غدعون ساعر.

وينصّ مقترح ساعر وهاوزر على "كل مواطن متساوٍ أمام القانون. لا تمييز في حقوق الفرد لكل شخص من دوافع الدين أو العرق أو الجنس"، بهدف تعزيز المساواة الفردية، لا القومية. ونقلت "هآرتس" عن مصادر في قائمة "كاحول لافان" أن التعديل مقبول على أعضاء القائمة، إلا أنهم يفضلون ألا يدعموا مباشرة مقترح قانون يقوده عضو كنيست من الليكود.

وهاوزر هو أحد المبادرين لسنّ "قانون القومية" وانتقد بشدة مقترح قانون "كاحول لافان" وأوضح أنه لن يدعمه، وأسقط الكنيست، في تموز الماضي، مقترحًا لتعديل "قانون أساس القومية" تقدّمت به قائمة "يش عتيد - تيلم"؛ وعارض القانون، بالإضافة إلى الأحزاب التي سنّته عام 2018، قائمة "كاحول لافان" التي وعدت خلال الجولات الانتخابية الماضية بتعديل القانون؛ وتغيّب رئيس القائمة ووزير الأمن، بيني غانتس، عن الجلسة؛

وامتنعت القائمة المشتركة عن التصويت على القانون، وعزت ذلك إلى أنّ "الموقف الأساسي والجوهري للقائمة المشتركة هو إلغاء كل القانون وإرساء المساواة التامة للمواطنين العرب الفلسطينيين في البلاد".

وقالت المشتركة إنّ تعديل القانون الذي تقدّمت به النائبة عن "يش عتيد"، غدير كمال مريح، "يطرح تعديلات طفيفة على القانون، تُبقي على جوهره العنصري المتكّر لوجود وحقوق الشعب الفلسطيني والأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. ولا يطرح الاقتراح أي تعديل على ديباجة القانون التي تتضح بالرواية الصهيونية؛ ولا أي تحدٍ سياسي أو حقوقي جذري لتعريف المواطنة المتساوية التي هي جوهر المساواة في الحقوق القومية والمدنية؛ ولا يتحدى حصريّة حق تقرير المصير للشعب اليهودي ولا نظام الفوقية اليهودية الذي هو خيط هذا القانون الناظم الذي يكرّس دونية المواطنين العرب الفلسطينيين جماعةً وفرداً".

اتحاد الموظفين وازمة "أونروا"

حذر رئيس اتحاد الموظفين في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، أمير المسحال، من إضراب شامل يمكن أن يعم مؤسسات ومرافق وكالة "أونروا" وقال: إن إضراباً شاملاً سيعم جميع مؤسسات ومرافق "أونروا"، يوم الثالث من كانون الثاني، إذا وصلت المحادثات لطريق مسدود فيما يتعلق بتجزئة رواتب الموظفين.

وفي وقت سابق قال اتحاد الموظفين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ان الإدارة حالياً تقوم بالتحضير لقرارات غير مسبوقه تستهدف انهاء الاونروا وخدماتها قبل الوصول الى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وهذا امر غاية في الخطورة ويتطلب انتفاضة للموظفين واللاجئين والمجتمع الدولي.

واضاف بيان صادر عن رئاسة المؤتمر العام لاتحادات العاملين في الأونروا في الضفة الغربية، غزة، الأردن، سوريا، لبنان، الرئاسة العامة - عمان، الرئاسة العامة - غزة) ان ما تقوم به الادارة الحالية هو مخالف لتقويض الجمعية العمومية التي مددت ولاية الانروا الى عام 2022 وبالتالي فان الادارة الحالية تقدم وعلى طبق من ذهب انهاء عمليات الانروا لتخدم فيه الاحتلال وتلقي دور الشاهد الاممي الوحيد على قضية اللاجئين.

واشار الاتحاد الى انه من اجل مواجهة العجز المالي وبدل أن تقوم الإدارة بواجبها قررت أن تستمر في سباتها وتضع الحلول على حساب اللاجئين والموظفين فهي تخطط في وضع الكثير من الموظفين في اجازة استثنائية بدون راتب وتجميد خدمات الانروا وسحب الزيادات والعلاوات التي استحقها الموظفون خلال السنتين الماضيتين وهذا يعني اعلان حرب على الموظفين واللاجئين.

- ونوه الاتحاد في بيانه الى ان رؤساء الاتحادات اجتمعوا اليوم وقرروا ما يلي:
- 1: اعلان نزاع العمل مع ادارة الاتروا اعتبارا من اليوم 2020 / 12 / 8 واعطاء الادارة 21 يوم عمل لحل النزاع.
 - 2: الدخول في الاضراب العام والمفتوح في جميع الاقاليم اعتبارا من 2021 / 1 / 3 .
 - 3: الطلب من الامين العام للامم المتحدة اقالة اركان الادارة الحالية ومحاسبتهم على تقصيرهم في العمل اتجاه القرارات المجحفة بحق الموظفين واللاجئين.
 - 4: الطلب العاجل من الأمين العام للأمم المتحدة بتكليف ادارة مؤهلة وقادرة على ادارة الأزمات بالشراكة مع اتحادات الموظفين وكل الأطراف ذات العلاقة كما حصل العام الماضي.
 - 5: مطالبة الحكومات والدول المضيفة التدخل العاجل والسريع للضغط على الدول المانحة بتقديم المساعدات العاجلة للوكالة.
- وأكد أن المؤتمر العام سيبقي في حالة انعقاد دائم.

من جهتها، رفضت الاونروا بيان اتحاد الموظفين مؤكدة ان اللغة التي تم استخدامها في البيان غير مقبولة؛ وقال المستشار الاعلامي للاونروا عدنان ابو حسنه : "اننا نستغرب صدور هذا البيان في وقت تجري به الادارة مفاوضات مكثفة مع الاتحاد ويتم اطلاعهم على ادق التفاصيل؛ فيما يستبق البيان اجتماعا مخططا للمفوض العام مع رئيس الاتحادات؛ واضاف " نعمل جاهدين من أجل الحفاظ على البرامج والوظائف ولكن في نفس الوقت فان اي اضراب للعاملين سيكون له اثارا خطيرة على الخدمات المقدمة للاجئين ومصالحهم في وقت يكافح الجميع تقشي كورونا في المنطقة وتقاتل الاونروا من اجل استمرار برامجها".

وتابع " استطعنا دفع رواتب شهر نوفمبر عبر جهود مكثفة من قبل مفوض الاونروا فيليب لازاريني وطاقمه" منوها الى ان معظم الدول المانحة اصبحت في اقتصادها وهذا يصعب الحصول على تمويل منها ولكن سنواصل بذل جهود كبرى لضمان استمرار البرامج والوظائف وتقديم الخدمات لاكثر من 5.7 لاجئ فلسطيني".

إسرائيل سبب زعزعة استقرار المنطقة وليس إيران

قال السفير الروسي لدى إسرائيل، أناتولي فيكتوروف، إن إسرائيل سبب زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وليس إيران، في تصريحات نقلتها صحيفة "جيزوراليم بوست"،

وقال فيكتوروف في السفارة الروسية في تل أبيب إن "المشكلة في المنطقة ليست الأنشطة الإيرانية"، معتبرا أن المشكلة تتجسد في عدم وجود "تفاهات بين الدول وعدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة في الصراع الإسرائيلي العربي/ الفلسطيني".

ورفض السفير الروسي فكرة تمويل إيران لـ"الجماعة الإرهابية"، وأضاف أن "إسرائيل تهاجم حزب الله، وحزب الله لا يهاجم إسرائيل"، في إشارة إلى الهجمات العدوانية على مواقع في سورية.

وعند سؤاله عن الأنفاق التي تقول إسرائيل إن حزب الله حفرها عند الحدود اللبنانية، اعتبر فيكتوروف أنه "لا دليل على أن حزب الله هو الذي حفر هذه الأنفاق"، مشددا على ضرورة امتناع إسرائيل عن مهاجمة "مناطق الدولة ذات السيادة التي تحظى بعضوية الأمم المتحدة".

وأكد السفير الروسي على استمرار التنسيق العسكري الروسي الإسرائيلي في سورية، الذي من خلاله تعطي إسرائيل لروسيا إشعارا مسبقا قبل مهاجمة مواقع في سورية، مشيرا إلى أن ذلك "يتعلق بسلامة الجيش الروسي في سورية".

واعتبر فيكتوروف أن التنسيق العسكري لا يعني منح ضوء أخضر إسرائيلي لشن هجمات على سورية، وقال: "لا مجال لأن نوافق على أي ضربات إسرائيلية على أهداف سورية، هذا الأمر لم يحدث في الماضي ولن يحدث في المستقبل".

ورفض السفير الروسي الادعاء بأن إيران انهكت الاتفاق النووي أو كما يعرف رسمياً بـ"خطة العمل الشاملة المشتركة"، واصفاً "الخطوات الإيرانية التي لا تتوافق بشكل كامل مع الاتفاق" بـ"المؤسفة"، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنها جاءت كرد على الانسحاب إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب.

وقال إن عودة محتملة لإدارة جو بايدن المنتخبة إلى الاتفاق، "ستجعل الكثير من الأمور أكثر بساطة"، وأضاف "سيكون من المفيد تقليل المخاوف والسماح للإيرانيين بتطوير برنامج سلمي للطاقة الذرية والسماح(للكوالة الدولية للطاقة الذرية) بالنظر في ما يجري في المجال العسكري".

وأشار إلى أنه "ربما يمكن تعديل بعض البنود"، في إشارة إلى تصريحات بايدن بأنه سيعزز الاتفاق ويسعى إلى توسيعه بعد العودة الأميركية المزمعة، "لكن الأمر يتعلق بالتفاوض مع الأطراف المعنية، السلطات الإيرانية".

وقال إن التطبيع الرسمي لعلاقات دول خليجية مع إسرائيل "لا يجب أن يحل محل تسوية فلسطينية إسرائيلية، لأن هذه المشكلة ستبقى وستظل تعرض للخطر ليس فقط دول وشعوب المنطقة ولكن أيضاً العديد من الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم".

أضاف أن عرض روسيا لإسرائيل والفلسطينيين بإجراء مفاوضات مباشرة في موسكو لا يزال قائماً، وكذلك اقتراح عقد مؤتمر دولي في هذا الشأن.

المصالحة

تبادلت حركتا فتح وحماس الاتهامات عن المسؤول عن فشل الجولة الأخيرة من جولات الحوار، ولكن من الملاحظ أن تبادل الاتهامات جاء بوتيرة هادئة من دون حملات تحريض متبادلة، باستثناء بعض الأصوات من الجانبين المعارضة للمصالحة، وترافق مع تأكيد كل من صالح العاروري وجبريل الرجوب على مواصلة الجهود رغم قرار السلطة بإعادة العلاقات مع إسرائيل، إذ جاء في حديث العاروري مع فضائية الحوار أن حوار القاهرة اصطدم بالخلاف على نقطة واحدة، وهي هل ستجرى الانتخابات بالتزامن أم بالتتالي خلال ستة أشهر قبل وصول الأنباء عن عودة العلاقات.

وعلى الرغم من أن قرار السلطة بعودة العلاقات كبير جداً، إلا أن "حماس" ستواصل الحوار، وترفض تشكيل جبهة من أغلبية الفصائل الراضة لهذا القرار والمتوافقة مع رؤية "حماس" ولا تشارك فيها فتح؛ و يفسر تمسك الحركتين باستمرار الحوار:

السبب الأول، أن الشعب لن يغفر للطرف المسؤول عن فشل الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام، لذلك يحرص الطرفان على الظهور بمظهر الحريص على الوحدة، لأن الوحدة ضرورة وشرط ولا غنى عنها لإنجاز الانتصار، وذلك رغم إدراك متزايد، أن الوحدة لن تتحقق قريباً وبعتماد نفس الأسس والأساليب والحلول الشكلية والإجرائية المعتمدة منذ وقوع الانقسام وتجنب العديد من القضايا المحورية، حتى لو تم تغيير وفود الحوار، لا سيما في ظل استمرار الاستقطاب الثنائي الحاد بين قطبي الانقسام، من دون أن تشهد خارطة السياسة وموازن القوى الداخلية تغييراً جوهرياً، فلا تزال الاستطلاعات تشير إلى أن حركتي فتح وحماس ستحصلان على حوالي 70% من الأصوات في أية انتخابات قادمة، ولا تزال "حماس" تسيطر منفردة على السلطة في قطاع غزة، بينما لا يزال الرئيس و"فتح" يسيطرون على المنظمة والسلطة في الضفة الغربية.

و في هذا السياق، يؤدي إدراك صعوبة إنجاز الوحدة إلى نوع من التعايش مع الانقسام، والسعي لإدارته، وإضفاء الشرعية الشعبية عليه، من خلال محاولة اللجوء إلى الانتخابات "مضمونة النتائج"، التي لا تؤدي إلى المساس بالوضع القائم بالضفة والقطاع، كما يتضح من الاتفاق على خوض الانتخابات بقائمة مشتركة، والبحث في إمكانية التوافق على مرشح واحد للرئاسة.

السبب الثاني، أن الإستراتيجية المعتمدة من الرئيس وفتح (إستراتيجية أوصلو والمفاوضات للوصول إلى استقلال دولة فلسطين على حدود 67) وصلت إلى طريق مسدود، ولن يخرجها منه فوز بايدن وسقوط ترامب ورؤيته وعودة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فهذه التطورات يمكن أن تساعد على بقاء السلطة مقابل ثمن باهظ جدًا، وهذه السلطة مصيدة، وما دامت قائمة بالشروط التي تقيدتها فستكون مرتبهة للاحتلال الذي يتحكم بحياتها.

كما يساعد على إبقاء الحوار من أجل الوحدة أن فوز بايدن يمكن أن يسحب رؤية ترامب من التداول، ولكنه لن يوقف الاستعمار الاستيطاني والضم الفعلي والزاحف، والتقدم على طريق إقامة "إسرائيل الكبرى" في ظل حكومة إسرائيلية هي الأكثر تطرفًا من دون أفق قريب لتغييرها، بل ربما ستكون الحكومة القادمة في إسرائيل أكثر تطرفًا من الحالية كما تشير مختلف استطلاعات الرأي الإسرائيلية. فنتيها هو اليمين الديني والسياسي هو صاحب الأصلي لرؤية ترامب، ما يعني أن رؤية جديدة ستحل محلها لن تختلف جوهريًا عن سابقتها. في المقابل، فإن إستراتيجية "حماس" معطلة ومحاصرة، حيث هناك تهدئة في قطاع غزة منذ العام 2014، تخرقها خروقات وتصعيد ولكنها صامدة، وتستمر المحاولات لتثبيتها ضمن معادلة رفع، أو الأصح، تخفيف الحصار مقابل هدنة طويلة.

جعل هذا الواقع "حماس" هي الأخرى مرتبهة للسلطة، ما يثير سؤالًا مشروعًا حول إمكانية الجمع بين السلطة والمقاومة المسلحة في الظروف المحلية والعربية والدولية الراهنة وغياب عمق إستراتيجي لها، الأمر الذي جعل المقاومة تبدو كأداة في خدمة السلطة تستخدم غالبًا لإدخال رواتب موظفيها عن طريق مطار اللد، وتخفيف الحصار، أكثر ما هي إستراتيجية للتحرير.

ولعل هذا يفسر موافقة "حماس" على اعتماد المقاومة الشعبية لإنجاح الوحدة رغم التأكيد على المقاومة بكل أشكالها.

يوضح ما سبق استمرار وتزايد المخاطر المشتركة، خصوصًا بعد موجة التطبيع والتحالف العربي مع إسرائيل، الأمر الذي يفسر حاجة "فتح" و"حماس" إلى بعضهما، فهما مستهدفتان، لأن المطلوب منهما أكثر مما قدمتا، ففتح تدرك أنها مطالبة بالموافقة على تصفية القضية الفلسطينية وإلا ستُستبدل، و"حماس" كذلك تعرف أنها ستعرض للتصفية إذا لم تقبل باحتوائها.

السبب الثالث، أن المصالحة تستخدم كتكتيك للتهديد لتحسين شروط السلطتين تحت الاحتلال، ويساعد على ذلك أن الأصدقاء والأعداء يستخدمان الانقسام كذريعة لعدم تقديم الدعم، أو الضغط على إسرائيل، وإطلاق عملية سلام قادرة على الوصول إلى "حل الدولتين".

السبب الرابع، أن الحركتين بحاجة إلى تجديد الشرعية من خلال التوافق الوطني أو الانتخابات أو كليهما، خصوصاً في ظل تزايد التهديدات والمخاطر التي تواجه الفلسطينيين وقضيتهم وفصائلهم. إن الذي أفضل جولة الحوار الأخيرة أنها كانت محاولة لإدارة الانقسام وشرعنته، من خلال تأجيل مسألة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تعمل على إنهاء الانقسام، وتوحيد المؤسسات كمدخل لإجراء الانتخابات، وخلق أجواء الثقة، من خلال توفير الحقوق والحريات، ومعالجة آثار الانقسام ضمن حل الرزمة الشاملة إلى ما بعد الانتخابات؛ ليس هناك ما يضمن إن جرت الانتخابات التشريعية من دون إنهاء الانقسام أولاً، وبصورة تنافسية بما يخالف توقعات أحد الطرفين أو كليهما، أن تجري بعدها الانتخابات الرئاسية والمجلس الوطني، وأن يعترف بنتائجها، وألا تتعرض للترزوير واستخدام التدخلات والتمويل الخارجي خلافاً للقانون الفلسطيني، هذا مع الاحتمال الدائم لتدخل الاحتلال لمصادرة نتائج الانتخابات إذا لم تتناسبه.

الخلاصة مما سبق أن الطرفين لا يريدان الانتخابات إلا إذا كانت نتائجها مضمونة، وتضمن المحاصصة بينهما.

وهناك عوامل وأسباب فلسطينية وإسرائيلية وعربية وإقليمية ودولية تحول دون إنهاء الانقسام، ويمكن التغلب على الأسباب الخارجية لو توفرت القناعة والإرادة، لدى الرئيس وطرفي الانقسام، بأن الوحدة أولوية وضرورة لا غنى عنها، ولا بد من إزالة كل العقبات التي تعترض طريقها مهما كان الثمن، وخصوصاً الاقتناع بأهمية الشراكة، لأن لا شخص ولا فصيل وحده قادر على الإبحار بالسفينة الفلسطينية، التي تمخر وسط الرياح والعواصف العاتية، وإيصالها إلى بر الأمان.

يجب على واحد ألا ينسى وألا يقلل من حقيقة أن الانقسام صناعة إسرائيلية، وأن الأطراف الفلسطينية وقعت في الفخ الإسرائيلي، عندما تنافست على التحكم بالقيادة والسلطة، ولم تعرف الخروج منه، وهناك جماعات مصالح الانقسام التي نمت وتجذرت لا تريد الوحدة حفاظاً على نفوذها ومصالحها؛ فحكومة العدو وضعت السلطة دائماً بين الاختيار بينها وبين حركة حماس، وهي تستطيع وضع العراقيل الضخمة أمام الوحدة والوفاق، وتعطيل إجراء الانتخابات ليس في القدس فقط، وإذا سمحت بإجرائها تصادر حريتها ونزاهتها في كل المراحل، كما يظهر في اعتقال المرشحين، وتهديدهم لمنع غير المرغوب منهم من الترشح، ومنع الدعاية الانتخابية، بما في ذلك التنقل ما بين الضفة وغزة والقدس، كما تصادر نتائجها إذا لم تتناسبها.

كما أن "فتح" تريد أن تبقى مهيمنة على السلطة والمنظمة وتعطي الأولوية (كما فعلت سابقاً حتى المحاولة الأخيرة) لعودة سيطرة سلطتها على قطاع غزة على أي شيء آخر، على أن تكون "حماس" أقلية، وفي أحسن الأحوال، شريكة غير قادرة على تغيير الهيمنة الفتاوية.

أما المحاولة الأخيرة فتظهر أن هناك تساهلاً مع مسألة بقاء سيطرة "حماس" على القطاع، بدليل تأجيلها إلى ما بعد الانتخابات، مع تسجيل أن ما يميز هذه المحاولة أنها تناولت البرنامج السياسي، ولكنها ركزت على الانتخابات، على قاعدة التعايش مع الانقسام، والسعي لإضفاء شرعية عليه عبر صناديق الاقتراع، على أن يتم بحث الملفات الأخرى بعد صدور مرسوم الانتخابات!

في المقابل، تريد "حماس" الاستمرار في الاحتفاظ بسيطرتها على قطاع غزة، والحصول على تمويل لها من السلطة في رام الله، وأن تنضم كشريك مساوٍ لفتح في المنظمة. كما تريد أن تحتفظ بسلاح المقاومة تحت سيطرتها مع المرونة بالاستعداد للالتزام بقرار وطني عند استخدامه، ما يجعل هناك سلطتان في مكان واحد وهذا يؤدي إلى ازدواج السلطة والقيادة والقرار.

لا بديل عن بلورة رؤية شاملة جديدة تنبثق عنها إستراتيجيات وبرامج تجسد القواسم المشتركة على أساس شراكة حقيقية وديمقراطية توافقية، وتشكيل بنى جديدة في السلطة والمنظمة على أساس برنامج وطني يجسد القواسم المشتركة، وهذا هدف بعيد التحقيق، وإلى حين أن يتحقق لا بد من عمل ما يأتي:

تقليل الخسائر والأضرار من الانقسام، وعمل كل ما من شأنه لمنع تحويله إلى انفصال، والابتعاد عن التحريض الإعلامي المتبادل، والإقصاء والتكفير والتخوين، واحتكار الحقيقة والوطنية والدين.

إسرائيل ستواصل تعميق الانقسام الفلسطيني

ليس متوقعا أن يغير جيش الإحتلال سياسته تجاه قطاع غزة، التي تسعى إلى "الردع في قطاع غزة من خلال الحفاظ على واقع تكون فيه حركة حماس ضعيفة، ملجومة وتحكم بشكل فعال في المستوى الاقتصادي - المدني"، بحسب تقرير للمحلل العسكري في موقع "واللا" الإلكتروني، أمير بوحبوط. ويأتي هذا التقرير على خلفية مداولات في جهاز الأمن، للمصادقة على الإستراتيجية التي سيتم اتباعها العام المقبل، وفي ظل بدء ولاية الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن؛ ووفقا لبوحبوط، فإن فريق إدارة بايدن "يثير الكثير من الأفكار والقلق لدى صناع القرار في تل أبيب" أي في جهاز الأمن. ولا تستبعد تقديرات جهاز الأمن اشتعال الوضع مع القطاع، "الذي يمكن أن يحدث نتيجة سوء تفاهم بين الجانبين".

وأضاف بوحبوط أن سياسة جهاز الأمن في الضفة الغربية هي "العكس تماما" عن قطاع غزة. وبحسبه، "تعمل الإدارة المدنية من أجل رفع المستوى الاقتصادي والمدني، بحيث يكون أفضل من غزة دائما، ومن خلال منع الإرهاب"؛ واستعرض الجيش والشاباك، معطيات أمام الحكومة، جاء فيها أن حجم الأنشطة الفلسطينية في الضفة، في العام الأخير، كان أقل منه في العامين 2018 - 2019. كما أن عدد القتلى والمصابين الإسرائيليين كان أقل.

وأشار إلى عدم وجود تفاهات، حالية أو بعيدة الأمد، بين حماس وإسرائيل حاليا؛ والتفاهات التي تم التوصل إليها بوساطة مصرية "محدودة من حيث مدتها الزمنية وموضوعها"؛ ونقل عن رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، قوله في مداوات مغلقة، إن هذه التفاهات هي "سقف زجاجي" وأن الجيش يتعامل مع أي عملية "بحساسية، كي لا تتحول إلى جبهة مركزية".

ويرى كوخافي أن التعامل مع إيران أهم من التعامل الفصائل الفلسطينية، "ولذلك، يوجه الجيش ضربات لحماس بين حين وآخر، من أجل إدخال حماس إلى الإطار الذي تمليه الحكومة والحفاظ على التفاهات لفترة أطول"؛ ونقل عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إنه "بدون علاقة، يوجد اهتمام حقيقي بحل مشاكل إنسانية في غزة والتي يمكن أن تنعكس علينا أيضا".

وتقضي التعليمات التي يوجهها كوخافي بأن "المصلحة الأولى هي إرجاء مواجهة في قطاع غزة بقدر الإمكان... والمصلحة الثانية هي الفصل بين غزة والضفة كي لا تكون انعكاسات مباشرة وغير مباشرة لغزة على الضفة". ونقل عن مصادر أمنية قولها إن "لا أحد يعرف متى سيغادر أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) الحلبه؛ ولا أحد يريد أن تكون حماس في موقع انطلاق لتكون مكانه"؛ والمصلحة الرابعة تقضي "بالحفاظ على حكم فعال في قطاع غزة وملجوم ولاجم للفصائل والشارع مثلما يحدث اليوم تماما. والمصلحة الرابعة هي منع أزمة إنسانية، والمصلحة الخامسة هي منع تعاضم قوة حماس بأوضح صورة ممكنة".

وقال مصدر أمني إن "حماس تمنحك هدوءا لأنهم يريدون تعظيم قوتهم، وعليك أن تجد الطريق من أجل تعظيم القوة والحفاظ على الهدوء"؛ وأشار بوحبوط إلى أن إسرائيل تحارب تعاضم قوة حماس "بأدوات سرية، لا تتحمل أي جهة إسرائيلية مسؤوليتها"، وأن هذه الأدوات لا تمنع هذه العملية بشكل كامل ولكنها تقلصها.

من جهة أخرى يسعى الجيش إلى "إدارة الاستقرار الاقتصادي بهدف إضعاف حماس؛ فمن جهة، جهاز الأمن لا يريد رؤية جوعى، ومن الجهة الثانية يريد إضعاف حماس"؛ والنقاش حول ذلك في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، يتمحور حول "ما هو الحد الأدنى التي تمنحه إسرائيل لحماس

وأى رافعات ضغط بالإمكان ممارستها". وقال مصدر عسكري "أنت لا تريد تفجير العلاقات، ومن الجهة الأخرى لا تريد إعطاء أكثر مما أنت ملزم بإعطائه".

وفيما يتعلق باستمرار الانقسام بين غزة ورام الله، أشار بوحبوط إلى أن الحكومة الإسرائيلية "لا تريد أن تشكل حماس حكما جذابا لأبناء شعبها، كي لا يتزايد التأييد لها، وعندما تجري انتخابات للسلطة الفلسطينية لا تفوز حماس بها"؛ وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية "تفضل أن يستوعب الجمهور الفلسطيني أن حكم حماس في غزة فاشل، وأنه يوفر الطعام والماء من دون أفق سياسي أو اقتصادي... وكي ينتخب حركة فتح. ومؤشرات الخطر كانت عندما فاز ممثلو حماس في انتخابات السلطات المحلية".

وأشار بوحبوط إلى أنه سيكون قريبا قد مرت سنة على التفاهات بين الجانبين، "والنتيجة الأوضح هي توقف المظاهرات عند السياج الأمني منذ نهاية العام الماضي. والتفاهات هي نتيجة تضرر حماس من الجولات العنيفة مع الجيش ومن الخوف من كورونا أيضا".

ونقل بوحبوط عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إنه "نشأت أجواء جديدة؛ وربما هذا بسبب التخوف الهائل من انتشار كورونا في قطاع غزة الذي يفنقر لقوى عاملة طبية وعتاد ملائم. وربما، أخيرا، رسب الإدراك في حماس بأنه لا توجد اليوم شرعية شعبية في إسرائيل بتحرير أسرى ملطخة أيديهم بالدماء، ولكن في المقابل توجد نية حقيقية في الجانب الإسرائيلي للتقدم في هذه العملية".

وأضافت المصادر أن "التخوف من إصابة كبار السن ولديهم أمراض مزمنة بالفيروس يزيد من مستوى التوتر في حماس؛ وسيناريو كهذا يمكن أن يسمح لزعيم حماس، يحيى السنوار، الذي أصيب بنفسه بالفيروس، أن يتدرب بذلك أمام قيام حماس وفي الشارع الفلسطيني لاستئناف المفاوضات في موضوع التبادل".

صرف المنحة القطرية للأسر الفقيرة بغزة

أكد السفير محمد العمادي، رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، أن اللجنة وبالتعاون مع صندوق قطر للتنمية، بدأت عملية صرف المساعدات النقدية للأسر المتعففة في قطاع غزة يوم الخميس الموافق 03/12/2020 م ؛ وأوضح أن 100 ألف أسرة مستورة ومتعففة في قطاع غزة ستستفيد من المساعدة النقدية، بواقع 100 \$ لكل عائلة.

وشدد أن عملية التوزيع جرت عبر فروع بنك البريد في محافظات القطاع، ضمن إجراءات الوقاية المتبعة لمواجهة تفشي فيروس "كورونا"، حفاظا على سلامة المستفيدين ولضمان التزامهم بإجراءات الوقاية والتعقيم والتباعد الاجتماعي.

وأكد أن عملية التوزيع جرت بإشراف كامل من طواقم اللجنة القطرية وبالتعاون مع الجهات المعنية، بشكلٍ يضمن تحقيق أعلى معايير الأمان والسلامة التامة للمستفيدين والعاملين في مراكز التوزيع، في ظل تفشي وانتشار فيروس "كورونا" في قطاع غزة.

الكابنيت يوافق على تحويل 2.5 مليار شيكل للسلطة الفلسطينية

صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابنيت)، على تحويل 2.5 مليار شيكل من أموال المقاصة إلى السلطة الفلسطينية؛ كما قرّر الكابنيت خصم 600 مليون شيكل من أموال المقاصة يزعم الاحتلال أن السلطة حولتها، خلال العام الأخير، لعوائل الأسرى والشهداء، والتقى مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون في رام الله، في أول اجتماع من نوعه منذ أشهر، بعد إعلان السلطة، عن إعادة العلاقات مع الاحتلال، اتفق خلاله على تحويل الأموال الفلسطينية. وشارك في الاجتماع رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية، حسين الشيخ، ومنسق نشاطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، كميل أبو ركن. وأكد الشيخ أنه أجرى لقاءً مع الجانب الإسرائيلي تمّ التأكيد فيه على أنّ الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين والتي أساسها الشرعية الدولية هي ما يحكم هذه العلاقة، وتابع "وتم الاتفاق على تحويل كل المستحقات المالية للسلطة ورفضنا لسياسة الاستيطان وهدم البيوت ومصادرة الأراضي. وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر". وقبل أسبوعين، أعلن الشيخ عودة "مسار العلاقة مع إسرائيل كما كان"، في إشارة إلى استئناف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

توجه إسرائيلي لزيادة تصاريح العمال الفلسطينيين

ذكر موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، أن حكومة العدو تتجه للمصادقة، على مقترح وزير الإسكان والبناء يعقوب ليتسمان، لزيادة حصص تصاريح العمال الأجانب والفلسطينيين؛ والتصاريح بالأساس ستمنح للعاملين في صناعة البناء، مشيرةً إلى أن "ليتسمان" وافق على مضاعفة تصاريح العمل؛ ويُرجح أن يصل عدد التصاريح للعمال الفلسطينيين إلى 80 ألف في مجال البناء.

اشتراط دخول العمال الفلسطينيين لإسرائيل بفحص ل كورونا

أعلنت وحدة "منسق أعمال الحكومة في المناطق (المحتلة)" التابعة لجيش الإحتلال ، أنه سيتم إجراء فحوصات لكورونا من عينة من الفلسطينيين سكان الضفة الغربية الذين يحملون تصاريح عمل في إسرائيل، بادعاء "انتشار فيروس كورونا" في الضفة؛ وقال المتحدث باسم هذه الوحدة في بيان إن "وحدة ألون في قيادة الجبهة الداخلية ستجري الفحوصات، بالتعاون مع الإدارة المدنية، وعبور العمال إلى إسرائيل سيشتترط بموافقتهم على الفحص؛ ولن يسمح للعامل الذي يرفض إجراء الفحص بالدخول إلى إسرائيل"؛ وكان من المقرر أن تبحث اللجنة الوزارية الإسرائيلية لمكافحة كورونا (كابينيت كورونا) ، إغلاق الحواجز بين إسرائيل والضفة الغربية وفرض إغلاق على الضفة من خلال منع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل.

واعتبر مدير عام وزارة الصحة الإسرائيلية، بروفيسور حيزي ليفي، أن معطيات انتشار الفيروس في مناطق السلطة الفلسطينية مرتفعة، وأن انتقال عدوى كورونا بينها وبين إسرائيل يقلق وزارته؛ لكن الوزارة ليس بحوزتها أي معطيات حول انتقال الفيروس وتأثيره على الوضع في إسرائيل؛ وأضاف الموقع الإلكتروني أن وزارة الصحة الإسرائيلية لا تستطيع تحديد ما إذا كان تزايد انتشار الفيروس نابع من دخول مواطنين عرب إلى الضفة والعودة منها، أو من دخول عمال فلسطينيين إلى إسرائيل، علما أن هؤلاء العمال يتواجدون غالبا في مناطق ورشات البناء ولا يدخلون إلى داخل المدن الإسرائيلية، ما يعني ترجيح إمكانية الأولى.

ويدعي جهاز الأمن أن من شأن فرض إغلاق على الضفة فقط أن يمنع انتشار الفيروس. وأوعز وزير الأمن ، بيني غانتس، خلال مداوات أجزاها ببحث إمكانية إغلاق الضفة، أو إجراء فحوصات في الحواجز؛ والتقدير في جهاز الأمن تشير إلى أن إجراء فحوصات في الحواجز غير قابل للتنفيذ، لأن العمال يمرون من هذه الحواجز بدون اتصال بشري، وفي ساعات مبكرة، كي يصلوا إلى أماكن العمل في ساعات الصباح. وتبكير وصول العمال إلى الحواجز سيضر بساعات عملهم.

وأشار "واللا" إلى أن فكرة فرض إغلاق على الضفة تواجه مصاعب أيضا، لأن قرارا بفرضه في الوقت الذي تستمر فيه الحياة الطبيعية في إسرائيل من شأنه أن يلحق أضرارا بفروع اقتصادية كثيرة، وفي مقدمتها فرع البناء، الذي يعمل فيه أكثر من 60 ألف عامل فلسطيني.

وقدم مسؤولون في جهاز الأمن تقارير لغانتس تقول إن فرض إغلاق على الضفة من شأنه أن يصعد التوتر الأمني، لأنه سيتسبب بمصاعب اقتصادية، وذلك من دون علاقة مع أزمة كورونا. واعتبر هؤلاء المسؤولون أنه في حال فرض إغلاق على إسرائيل سيكون أسهل بالشرح للفلسطينيين عن منع العمال من الدخول إلى إسرائيل.

المواجهات في الجولان المحتل

تسود قرى الجولان السوري المحتل حالة من التوتر والترقب المشوب بالحذر، وذلك بعد المواجهات العنيفة التي دارت بين الأهالي وقوات الاحتلال ، تصديا لمخطط "عنفات الرياح" (مراوح لتوليد الطاقة)؛ وجاءت المواجهات بعد سلسلة من الأنشطة الاحتجاجية والقانونية التي أطلقها الجولانيون للدفاع عن أرضهم، في مواجهة المخطط الذي يتهدد قرابة 3600 دونم من بساتين التفاح والكرز إلى جانب الأضرار البيئية والصحية الممتدة على مساحة المرج الشاسعة.

ويجمع الجولانيون على ضرورة "مواصلة الحراك الشعبي والتصدي بكل السبل المتاحة لإسقاط المخطط الخطير الذي يستهدف الأرض والإنسان"، بحسب ما أكد ناشطون ووجهاء ورجال دين، وقال الشيخ مرعي، وهو من بين أبرز الناشطين ضد المخطط، إن "المواجهة التي اندلعت ، أكدت أن الوحدة والعزيمة وإرادة الجولانيين قادرة على التصدي ودحر وإسقاط هذا المشروع الخبيث الذي يستهدف وجودنا".

من جانبه، شدد الناشط وهيب الصالح، على أن "المشاريع الإسرائيلية التي تستهدف وجود الجولانيين، ليست جديدة ومشروع عنفات الرياح هو واحد هذه المشاريع التي تستهدف ضرب الاقتصاد وضرب وجودنا"؛ وتابع أن المخطط يهدف إلى "إدخال الشركات الإسرائيلية بهدف السيطرة على الأرض، هذا جزء من نهج سياسي وأمني مترسخ لدى الاحتلال"، وأضاف أنه "انطلقنا منذ سنوات لمواجهة وإلغاء هذه المشاريع المدمرة صحيا واقتصاديا ووجوديا، إلا أننا قوبلنا بالرفض والتعنت وتصميم السلطات على تمرير مشاريعها الاحتلالية".

وأوضح أنه "استطعنا الوصول للمكان حيث تواجدت آليات الحفر وقوات الاحتلال المدججة، وهناك عندما شاهدوا الحشود تمت عملية تفاوض بين الطرفين للانسحاب من الأراضي الخاصة، إلا أنهم رفضوا مطلبنا وعندها قاموا بإطلاق الرصاص المطاط وقنابل الغاز بحيث أصيب قرابة الـ20 شخصا بإصابات متفاوتة بعد مواجهات استمرت لساعات، وبعدها تم التفاوض مرة أخرى أسفرت عن الموافقة لسحب الآليات ؛ ونحن سنتباحث ونقرر طبيعة الجولات القادمة".

وكانت حكومة العدو قد صادقت في شباط الماضي على "مشروع المراوح" الذي تهدف شركة "إنرجيكس" إلى إقامته على الأراضي الزراعية التابعة لأهالي الجولان وفي محيط قرى مجدل شمس، مسعدة وبقعاثا؛ وينص المشروع على إقامة 35 مروحة فوق مساحة تعادل 4500 دونم محيطة بقرى الجولان.

والجدير بالذكر، أنه في عام 2010، نشرت وزارة البنى التحتية، الطاقة وموارد المياه ورقة وضعت فيها هدفاً انه بحلول عام 2020، ستصل نسبة استهلاك الطاقة المستغلة من مصادر متجددة الى 10% من مجمل الطاقة التي يتم انتاجها في إسرائيل؛ وبناءً على هذا القرار، وُضعت خطة لإنشاء 25 مروحة لإنتاج الطاقة في الجولان على أراضي قرى مسعدة ومجدل شمس وسحيتا المهجرة، فيما وصلت اليوم إلى 35 مروحة.

استقالة حنان عشراوي من تنفيذية منظمة التحرير

قبل الرئيس محمود عباس، استقالة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي، وذلك بعد ساعات من إصدارها بياناً أكدت فيه استقالتها، وشددت خلاله على ضرورة "إجراء الإصلاحات المطلوبة وتفعيل منظمة التحرير وإعادة الاعتبار لصلاحياتها ومهامها واحترام تفويض اللجنة التنفيذية"؛ وأوضحت عشراوي في بيانها أنها قدمت استقالتها شفهيًا في لقاء أجرته مع الرئيس محمود عباس، في الـ24 من تشرين الثاني الماضي، وأتبعتها باستقالة مكتوبة في الـ26 من الشهر ذاته، على أن تدخل حيز التنفيذ نهاية العام الجاري.

وذكرت أنها "تعهدت" خلال لقائها بالرئيس عباس، بأن "لا أقوم بالإعلان عن الاستقالة أو مناقشتها إلى حين انتهاء الإجراءات بالتوافق (إتاحة الفرصة للقيام بالخطوات الرسمية المطلوبة)، مشيرة إلى أن إعلانها يأتي في أعقاب "تسريب خبر الاستقالة بشكل غير مهني تضمن مغالطات وافتراءات من قبل مصادر قيل إنها 'رفيعة المستوى'، مما خلق جوًا من الشك والبلبل".

ولفتت إلى أنها تواصلت مع عباس إثر النشر حول قرارها الاستقالة "وطلبت منه الرد على استقالتي لأني سأضطر للإعلان عنها رسمياً لوضع حد لمثل هذه المهاترات"؛ وأوضحت أنها "تسلمت تأشيرة خطية من الرئيس" في الـ8 من كانون الأول الجاري، رداً على رسالة الاستقالة، جاء فيها أنه "يؤجل البت بالموضوع إلى حين انعقاد المجلس المركزي"؛ وشددت على أنها "ما زلت على استقالتي بنهاية هذا العام مع احترامي للأنظمة والقوانين السارية".

وقالت بيانها أنه "أن الأوان لإجراء الإصلاحات المطلوبة وتفعيل منظمة التحرير وإعادة الاعتبار لصلاحياتها ومهامها واحترام تفويض اللجنة التنفيذية التي تعاني من التهميش وعدم المشاركة في صنع القرار"؛ وأضافت أنه "لا بد من تداول السلطة ديمقراطياً عن طريق الانتخابات، فالنظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى تجديد مكوناته ومشاركة الشباب، نساءً ورجالاً، والكفاءات في مواقع صنع القرار"؛ وفي رسالة

الاستقالة التي أرفقتها عشراوي ببيانها، جاء أنه "في هذه المرحلة العصبية، أمل أن تشكل استقالتي جزءاً من مرحلة جديدة تتضمن انتخاب لجنة تنفيذية تستهض الطاقات الشبابية والنسوية لتتحمل مسؤولية خدمة شعبنا والدفاع عن حقوقه الأساسية وترسخ ممارسة الديمقراطية ومبادئ الحكم الصالح".

وكانت مصادر رفيعة قد أكدت أن استقالة عشراوي "احتجاجية"، وذكرت المصادر أنه "من الواضح أنّها غاضبة مما آلت إليه الأمور، وإعادة السلطة الفلسطينية لعلاقتها مع الاحتلال بموجب رسالة من منسق شؤون الضفة الغربية في الإدارة المدنية الإسرائيلية الجنرال كميل أبو ركن، وإعلان السلطة عن عودة العلاقات مع دولة الاحتلال في 17 تشرين الثاني الماضي".

زيارة الوفد الأمني المصري في قطاع غزة

كشفت حركة "حماس"، تفاصيل اجتماع وفدتها برئاسة خليل الحية مع الوفد الأمني المصري برئاسة اللواء أحمد عبد الخالق في قطاع غزة.

واوضحت أنه وخلال الاجتماع دار حوار معمق حول العديد من المواضيع والملفات، ومنها موضوع المصالحة الفلسطينية، وتحقيق الوحدة والشراكة والتفاصيل المتعلقة بها، والجهود التي تبذلها مصر من أجل تحقيقها، وملف الحصار المفروض على قطاع غزة، ومعاناة أهلنا وسبل إلزام الاحتلال بإجراءات رفع الحصار وتوفير متطلبات إنهاء معاناة أهلنا في غزة، وتوفير احتياجات القطاعات المختلفة، ومستلزمات مواجهة جائحة كورونا، وفتح معبر رفح بما يفي بحاجات الناس في التنقل والسفر؛ كما رحبت الحركة بالوفد المصري، وقدرت عالياً الجهود المصرية في رعاية المواضيع المتعلقة بالقضايا الفلسطينية والوضع الفلسطيني الداخلي، ومتطلبات قطاع غزة؛ وأكد وفد الحركة حرصه على تمتين العلاقة الثنائية مع الأشقاء في مصر، وأهمية إنجاح المساعي المصرية، وخاصة في تحقيق الوحدة الوطنية كونها خيار استراتيجي لمواجهة التحديات كافة.